

اهم عناوين الأخبار الاقتصادية

- صندوق النقد يوصي الحكومات الخليجية بتوسيع الإنفاق.
- «الشورى» يوصي بالإسراع بتفعيل نظام الإغراق وإنشاء شركات صغيرة لسعودة تشغيل وصيانة المرافق الحكومية.
- المملكة بين أعلى الدول في مقياس الثقة بالتجارة.
- السعودية تحتل المرتبة الأولى في قطاع البتروكيماويات في منطقة الخليج.
- ٨٥٪ من مصانع الذهب السعودية تسرح موظفيها وتغلق أبوابها.
- الأردن توقف التحقيق في إغراق أسواقها بالكلنكر السعودي.
- ترقب لانخفاض جديد في أسعار الحديد خلال (نوفمبر) المقبل.
- أمريكا والصين تبحثان وقف السباق نحو خفض أسعار الصرف.
- شركات سعودية تدخل المنافسة على رخص لإنتاج الحديد في مصر.
- العراق يتطلع لاجتذاب استثمارات قيمتها ٦٠٠ مليار دولار.
- ٣٥٠٠ فرصة استثمارية في الخليج العام المقبل.

نشرة أهم الأخبار الاقتصادية، هي رصد يومي لأهم الأخبار الاقتصادية العربية والمحلية التي تبثها وكالات الأنباء العربية والعالمية، والصحف اليومية، والتي تبرز أهم المتغيرات الاقتصادية اليومية في المملكة العربية السعودية، وفي العالم العربي.



صندوق النقد يوصي الحكومات الخليجية بتوسيع الإنفاق

أوصى "صندوق النقد الدولي" دول مجلس التعاون الخليجي بتوسيع الإنفاق العام خلال ٢٠١١، مع انخفاض الضغوط على المالية العامة لهذه الدول بفضل ارتفاع أسعار الخام، حسبما ذكرت وكالة الأنباء الفرنسية.

قال صندوق النقد: "إنه حيث يوجد إمكانيات مالية، وخصوصاً في دول مجلس التعاون الخليجي، يجب أن تكون السياسات المالية توسعية"، وذلك في إطار تطرق الصندوق للدول المصدرة للنفط في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

إلا أن الصندوق قال في تقريره الفصلي الذي نشر الأحد في دبي: "إنه بعد العام ٢٠١١، يتوقع أن تعود معظم الدول إلى ضبط الإنفاق، إذ ستواجه تحديات مهمة متوسطة الأمد"، وذكر الصندوق أن التوازن المالي للدول المصدرة للنفط سيتحسن مع تعافي أسعار النفط والقطاعات غير النفطية.

ووفقاً للتقرير فإن "التحسن سيكون كبيراً بشكل خاص في مجلس التعاون الخليجي وسيصل إلى ٧ نقاط مئوية في إجمالي الناتج الداخلي بين ٢٠٠٩ و٢٠١١".

وأطلقت عدة دول خليجية رزم تحفيز مالية بعد الأزمة العالمية ووسعت الإنفاق الاستثماري بفضل الهوامش الواسعة التي بنتها هذه الدول قبل الأزمة.

وأوصى الصندوق أيضاً بفرض ضرائب على القطاعات غير النفطية للحد من الاعتماد على العائدات النفطية، مشيراً إلى أن دول مجلس التعاون تفكر في تطبيق ضريبة قيمة مضافة.

وبحسب الصندوق الدولي، فإن النمو في قطر سيكون بحدود ١٦ بالمائة هذه السنة، وهي النسبة الأعلى في المنطقة، وسيبلغ ١٨.٦ بالمائة في ٢٠١١ مقارنة بـ ٨.٦ بالمائة في ٢٠٠٩.

وسيكون النمو السعودي بحدود ٣.٤ بالمائة في ٢٠١٠ و٤.٥ بالمائة في ٢٠١١ مقارنة بـ ٠.٦ بالمائة فقط في ٢٠٠٩، أما الإمارات فسينمو اقتصادها بنسبة ٢.٤ بالمائة هذه السنة و٣.٢ بالمائة في ٢٠١١ بعد أن انكمش اقتصادها، بحسب الصندوق، بنسبة ٢.٥٥ بالمائة في ٢٠٠٩.

«الشورى» يوصي بالإسراع بتفعيل نظام الإغراق وإنشاء شركات صغيرة لسعودة تشغيل وصيانة المرافق الحكومية

أكد أوصى مجلس الشورى وزارة التجارة والصناعة بتفعيل نظام مكافحة الإغراق ولأحدثه التنفيذية والقيام بمراجعة شاملة لأسس الحوافز التي تمنح للمصانع الوطنية تعزيز قدرتها التنافسية وبأهمية قيام وزارة التجارة بتقديم خدماتها للقطاع الخاص من خلال مراكز خدمات شاملة تتبع للوزارة.

وشدد مجلس الشورى على أهمية قيام وزارة التجارة بالقيام بمبادرة وطنية بالتنسيق مع الجهات ذات العلاقة لسعودة قطاع التشغيل والصيانة في جميع مرافق المؤسسات الحكومية عن طريق إنشاء شركات صغيرة ومتوسطة في جميع مناطق المملكة لتحقيق وإنجاح هذه الخطوة . ودعا مجلس الشورى ممثلاً في لجنة الشؤون الاقتصادية والطاقة بعد اطلاعه على التقريرين السنويين لوزارة التجارة والصناعة للعامين الماليين ١٤٢٧/١٤٢٨ و ١٤٢٨/١٤٢٩هـ بضرورة الإسراع في بدء ومباشرة أعمال هيئة تنمية الصادرات الصادر بقرار مجلس الوزراء رقم (٥٩) وتاريخ ١٥ / ٢ / ١٤٢٨هـ والذي ينص على إنشاء هيئة حكومية مستقلة تعنى بتنمية الصادرات السعودية غير النفطية تسمى (هيئة تنمية الصادرات السعودية). والتي يأتي من أبرز مهامها المشاركة في إعداد سياسات الدولة في مجال تنمية الصادرات غير النفطية وتطويرها، وتحسين البيئة التصديرية عن طريق وضع البرامج وتقديم الحوافز للمصدرين وحماية الاستثمارات، إضافة إلى تقديم المساعدات الإدارية والفنية والاستشارية والحوافز للمصدرين لتسويق الصادرات وجذب المستفيدين الأجانب، وتأهيل الكفايات السعودية ونشر ثقافة التصدير اللازمة للتسويق الدولي والتصدير بالتعاون مع أجهزة التدريب المحلية والدولية، ومساعدة الشركات المحلية للاستثمارات المشتركة مع الشركات الأجنبية وربط الاستثمار بالتصدير

المملكة بين أعلى الدول في مقياس الثقة بالتجارة

أعلن البنك السعودي البريطاني (ساب) نتائج مؤشر الثقة بالتجارة على مستوى المملكة والعالم، ويعتبر المؤشر الذي تعده مجموعة HSBC، الشريك العالمي لبنك ساب، أوسع استبيان عالمي للشركات الصغيرة والمتوسطة في مجال التجارة العالمية، وقد ساهم في الاستبيان ٥١٢٤ شركة تصدير واستيراد وتاجراً في ١٧ سوقاً من ضمنها السوق السعودي وفق بيانات تم جمعها في الفترة ما بين شهر يوليو وسبتمبر ٢٠١٠م. وطبقاً للردود التي حصل عليها الاستبيان تبقى الصين الشريك التجاري الأكبر للعديد من الدول حول العالم ومن ضمنها المملكة، وعلى الرغم من تواصل المؤشرات المختلفة على المستوى العالمي، إلا أن الثقة بالتجارة العالمية لا تزال ايجابية حيث بقي مؤشر HSBC للثقة بالتجارة مستقراً عند نفس المستوى مسجلاً ١١٦ نقطة. ويحتسب المؤشر على أساس مقياس يتكون من ١٠ إلى ٢٠٠ نقطة، حيث يمثل رقم ٢٠٠ نقطة أعلى مستوى ثقة و ٠ نقطة تمثل أدنى مستوى، بينما يمثل رقم ١٠٠ نقطة مستوى محايد، وبناء على ذلك تعتبر البلدان التي سجلت نقاطاً عالية وهي الهند (١٤٠) والإمارات العربية المتحدة (١٢٥) والمكسيك (١٢٤) وإندونيسيا (١٢٤) أكثر البلدان تفاعلاً بالنسبة للآفاق المستقبلية للتجارة على مستوى الأشهر الستة المقبلة، تلتها في المرتبة التالية فيتنام (١٢٢) والبرازيل (١٢٢) والمملكة العربية السعودية (١١٨) مرتفعة من ١١٤ في النصف الأول من عام ٢٠١٠م) وماليزيا (١١٤) والصين (١١١)، وبالمقارنة فقد سجلت الأسواق المتقدمة ككندا وأستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة وألمانيا وفرنسا وهونج كونج نتائج إيجابية تظهر تحسناً في الثقة بالرغم من النتائج الأقل التي سجلتها دول الأسواق الناشئة. وقد أكد المشاركون في الاستبيان أن ارتفاع حجم التجارة بين الأسواق الناشئة خلال فترة الستة أشهر التالية يمثل القوة الدافعة للثقة بالتجارة خاصة في الأسواق الرئيسية كالصين والهند والبرازيل والإمارات العربية المتحدة والمملكة العربية السعودية وماليزيا. وقال عادل مرزوق الناصر نائب العضو المنتدب في ساب إن الاتجاهات الايجابية التي تشهدها كافة الأسواق تمثل جميعاً مؤشرات هامة، وأن التجارة تبقى أحد عوامل الدفع الأساسية للنمو الاقتصادي على المستوى العالمي وعلى مستوى المملكة، مضيفاً "إننا سعداء للنتائج التي أظهرها المؤشر عن ارتفاع مستوى الثقة بالتجارة في المملكة ومع شركائها التجاريين في العالم خاصة في آسيا ونصف الكرة الأرضية الجنوبي